نصف قرن من التعليم الجامعي المحلي : ملاحظات وخواطر

■ مصطفى عمر التير
أستاذ علم الإجتماع ورئيس الجمعية العربية لعلم الإجتماع

أولا : المقدمة

تعرضت ليبيا كبقية أجزاء أفريقيا للإستعمار الغربي الذي بغض النظر عن التبريرات التي ذكرت عند استعمار كل قطر كان التهجير والتشريد وانتشار الجهل وزيادة الفقر أهم النتائج التي رصدت على مستوى السكان المحليين. وهكذا كان حال الليبيين عشية اندحار جيوش إيطاليا المنهزمة في الحرب التي اشتهرت بالحرب الكونية الثانية. عندما اضطر بعض الليبيين الى ترك بلادهم بعد انتهاء حقبة المقاومة المسلحة ذهبوا ليستقروا في البلاد الإفريقية والعربية المجاورة. بدأ هؤلاء طريق العودة الى أرض الوطن بعد انتهاء حقبة الإستعمار الإيطالي. تبين أن الغالبية العظمى من العائدين كانوا من الفقراء، ولم يحصلوا على تعليم، ولم يحصلوا على خبرة فنية . مجموعة صغيرة كانت ظروفها المالية متوسطة وأغلب هؤلاء كان من الذين اشتغل بالتجارة . وبعبارة أخرى نسبة جد صغيرة من أبناء الليبيين المهاجرين الذين عادوا فور اندحار جيوش ايطاليا حصلت على بعض التعليم. لذلك عندما أعلنت الأمم المتحدة استقلال ليبيا في أواخر عام 1951لم يتواجد في هذا البلد سوى (14)ليبيا يحمل شهادة جامعية، ولم يزد عدد من حصل على أي مستوى من التعليم عن (5000شخصا) بعيو ، .(1966 : 10)

التعليم الذي كان سائدا قبل مطلع القرن العشرين هو التعليم الديني والذي كان محدودا من حيث الإنتشار ومن حيث المستوى . وقد عمل هذا النوع من التعليم بالمحافظة على الثوابت التي عرفها هذا المجتمع خلال عصور كثيرة . لكن التعليم الذي يمكن وصفه بالتعليم الحديث عرفه الليبيون خلال الجزء الأخير من فترة الحكم العثماني الثاني . اقتصر هذا التعليم على عدد محدود من المدارس التي بنيت في مدينة طرابلس وبنغازي وبعض المراكز الرئيسة. لكن إيطاليا عملت على بناء مدارس للتعليم الإبتدائي في المدن وفي المراكز وحتى في القرى، بينما اقتصر التعليم فوق الإبتدائي على مدرسة واحدة في مدينة طرابلس عرفت بالمدرسة الإسلامية العليا. وقد التحق بعض من تخرج منها بالأزهر في مصر.

لم تسمح إيطاليا لأبناء الليبيين بالإنتساب الى المدارس الإيطالية الثانوية باستثناء عدد صغير من أبناء بعض الأسر التي يتولى رئيسها وظيفة حكومية . وعموما وكما توضح أرقام الجدول رقم(1)فإن أعداد الطلبة الليبيين حتى في المرحلة الإبتدائية كان بسيطا . يرجع هذا في جزء منه لأن بعض أولياء الأمور لم يقتنعوا بفائدة التعليم الذي كان سائدا أثناء فترة الإستعمار الإيطالي ، ولظروف الحياة الصعبة حيث يتطلب الأمر تعاون الجميع بمن فيهم الأطفال لتتمكن الأسرة من توفير حياة الكفاف لأعضائها. لكن يلاحظ أن أعداد الطلاب بدأت تتزايد بمعدلات عالية نسبيا فور انسحاب إيطاليا .

توقفت الدراسة في المدارس عندما بدأت الحرب العالمية الثانية، وأعيد فتحها بعد انتهاء الحرب في العام الدراسي . 1943 / 1944كانت البداية جد متواضعة ، لكن التقدم كان سريعا حيث أخذت الأعداد تتضاعف بسرعة مما قاد الى إنشاء المؤسسات التعليمية فوق المرحلة الإبتدائية.

بدأ التعليم بالمرحلة الثانوية بالمعنى الحديث خلال فترة الإدارة العسكرية . كانت البداية بفصل دراسي واحد ، ثم بفصلين وهكذا وجدت في منتصف الأربعينيات ثلاث مدارس ثانوية ، أو مدارس بها فصول للمرحلة الثانوية في كل من بنغازي وطرابلس والزاويه. انتسب لهذه المدارس الطلبة الذين كانوا عندما بدأت الحرب في نهاية مرحلة الدراسة الإبتدائية حيث كانت السنة

الخامسة هي نهاية مرحلة الدراسة الإبتدائية . ثم فتحت ثانوية بنات في بنغازي ، وبهذه المدارس الأربعة دخلت البلاد الى النصف الثاني من القرن العشرين ، ولتصل بعد نصف قرن الى 1585مدرسة ثانوية (التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية،(9 : 2004).

ولكن منذ الأيام الأولى لبناء الدولة الحديثة كان للتعليم مكان خاص . فقد تضمن الدستور الذي نشر في 8/10/1951 ثلاث مواد كانت هي الأساس الذي انطلق منه فيما بعد أول قانون للتعليم والمعروف بالقانون رقم 5لعام . 1952 وكانت هذه المواد :

المادة : 28التعليم حق لكل ليبي ، وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية ،

وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين وللأجانب.

المادة : 29التعليم حر ، ما لم يخل بالنظام ، أو يناف الآداب، ويكون تنظيم التعليم العام بالقانون.

المادة : 30التعليم الأولي إلزامي لليبيين بنين وبنات، والتعليم الأولي والإبتدائي مجاني في المدارس الرسمية.

صدر أول تعديل لقانون التعليم في 25/10/ 1965والذي أطلق عليه قانون التعليم لعام 1965وتضمن تفصيلات تطلبتها طبيعة التقدم الذي حقق في هذا المجال. وتضمن الإعلان الدستوري للثورة تأكيدا على حق الجميع في التعليم وأن يكون بالمجان. ثم فصل هذا في قانون عرف بقانون التربية رقم 34لسنة 1970وصدر بتاريخ 29/10/ 1970ونص فيه صراحة على أن إلزامية التعليم تشمل المرحلتين الإبتدائية والإعدادية ، وعلى أن تستمر الدولة في تحمل جميع المصاريف لجميع أنواع ومستويات التعليم . ثم ظهر تعديل آخر عرف بقانون التعليم للعام 1975الذي صدر في 9/10/1975ومع أن تعديلات أخرى ظهرت فيما بعد إلا أن هذه القوانين المشار اليها آنفا هي التي أرست قواعد التعليم في البلاد بما في ذلك مسؤولية الدولة في هذا الشأن.

ثانيا : التعليم الجامعي المحلي : التاريخ والنمو

ومع أن إمكانات البلاد الإقتصادية قبل اكتشاف النفط وتصديره كانت جد متواضعة ، إلا أن إقبال الليبيين على التعليم أدى الى تسارع نموه عددا ومستوى ومجالات. ولم تمض فترة طويلة حتى أصبحت المدرسة بمستوياتها المختلفة وأنواعها موجودة في وسط كل تجمع سكاني . لقد اعتمد التعليم الثانوي في بدايته على المنهج المصري، وعلى المدرس القادم من مصر، وعلى الكتاب المستورد من مصر، وعلى القانون المستمد من القانون المصري . ولكن لم ينقض وقت طويل حتى أصبح هذا النظام يأخذ شكلا مستقلا. وهكذا صدرت أول لائحة تنظم التعليم ما فوق الإبتدائي والذي قسم الى إعدادي وثانوي في 1956/5/12، وبناء على هذه اللائحة أصبح التعليم الثانوي الليبي مستقلا عن التعليم الثانوي المصري. إلا أن غالبية مدرسي هذه المرحلة ظلوا ولفترة طويلة من غير الليبيين.

ثم كان افتتاح الجامعة الليبية محطة متوقعة في مسيرة التعليم حيث صدر أول قانون شرع لإنشاء التعليم الجامعي محليا في 1955/2/15وعندما بدأ التعليم الجامعي الليبي كان هذا خامس قطر عربي به تعليم جامعي وطني حديث ، وكان ترتيب الجامعة الليبية الخامس بين الجامعات العربية الوطنية الحديثة . يعني هذا استثناء ما كان يعرف بالجامعات الدينية وكانت في ذلك التاريخ عبارة عن ثلاث جامعات هي الزيتونة في تونس التي أنشئت في العام 732، وجامعة القرويين في مدينة فاس التي ترجع الى العام 859، وجامعة الأزهر في مدينة القاهرة التي ظهرت الى الوجود في العام . 972وتستثنى أيضا الجامعات الأجنبية التي أنشئت في تاريخ سابق لإنشاء الجامعات الوطنية . وكانت عندئذ أربع جامعات هي الجامعة الأمريكية في مدينة بيروت التي أنشئت في العام 1866، واليسوعية في بيروت وأنشئت في عام 1871، والجامعة الفرنسية بمدينة الجزائر التي أنشئت في عام 1879، ثم الجامعة الأمريكية في مدينة القاهرة التي أنشئت في عام .1919ذكرنا أن الجامعة الليبية عندما أنشئت كانت الخامسة بين الجامعات العربية الوطنية، حيث لم تسبقها سوى الجامعة السورية في دمشق التي يرجع تاريخها الى العام 1923، . أما جامعة

القاهرة فإنها أنشئت أول الأمر كجامعة أهلية سنة 1902ثم أصبحت حكومية في عام 1925، وأخذت عندئذ اسم جامعة فؤاد الأول، وجامعة الإسكندرية التي أنشئت في عام 1942، وجامعة عين شمس التي يرجع تاريخ إنشائها الى العام 1950 .

لقد سبق إنشاء الجامعة المحلية برنامج أرسل بموجبه عدد محدود من الطلاب لاستكمال تعليمهم الجامعي في الخارج وفى مصر على وجه الخصوص. ثم جاء افتتاح كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية في العام الدراسي 1955/1956في مدينة بنغازي. وكانت البداية بثلاثة وثلاثين طالبا جميعهم من الذكور . وقبل التحاق هؤلاء بكلية الآداب والتربية كان بعضهم قد حصل على شهادة الثقافة . يدخل لإمتحان هذه الشهادة طلبة السنة الرابعة ثانوي، ويمتحنون مع طلبة مصر وتحت إشراف لجنة مصرية تأتي من القاهرة .

ونفس الشيء يتكرر في السنة التالية لطلبة السنة الخامسة ثانوي حيث يأخذ هؤلاء نفس الإمتحان مع طلبة مصر وتحت إشراف لجنة تأتي من مصر . وسميت تلك الشهادة بشهادة التوجيهية. في البداية بعثت مصر بلجنة امتحان واحدة مركزها ثانوية بنغازي، وكان على الطلبة في ثانوية طرابلس السفر الى بنغازي . ثم بعثت فيما بعد بلجنتين واحدة لمدينة بنغازي وأخرى لمدينة طرابلس . وكان آخر امتحان لشهادة التوجيهية التابعة لمصر الذي تم في نهاية العام الدراسي . 1956بعدئذ أدخلت مصر تعديلا على لائحة التعليم الثانوي واستبدلت شهادة التوجيهية بشهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة . وابتداء من العام 1957تولت إدارة الإمتحانات التابعة لوزارة التربية والتعليم تنظيم هذه الإمتحانات محليا بعد أن أخذت بنفس التعديلات في نظام التعليم المصري . وقد تم تنظيم امتحانات شهادة إتمام الدراسة الثانوية محليا تحت إشراف أستاذ متخصص من مصر ومعار للعمل في ليبيا ضمن عدد من أساتذة المرحلة الثانوية ومستشارين وفنيين .

لم يكن الطلبة الذين بدأت بهم الجامعة الليبية أول طلبة ليبيين يحصلون على هاتين الشهادتين بل سبقهم اليها عدد من الطلاب الذين سمحت إمكانيات أسرهم بإرسالهم الى مصر. كما سبقهم أيضا طلبة خمس مجموعات درست

في الثانويات المحلية ، وأرسل الناجحون الى مصر لمواصلة التعليم الجامعي ضمن برنامج البعثات الدراسية للحكومة الليبية . وتجدر الإشارة الى أن فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات شهدت برامج مساعدات من عدد من الدول قدمت خلالها هذه الدول منحا دراسية للمرحلة الجامعية ولمرحلة الدراسات العليا . وكانت الجهات الرسمية الليبية تختار أوائل الطلبة لترشيحهم لهذه البعثات.

ذكرنا أن كلية الآداب والتربية التي فتحت أبوابها في العام الدراسي 1955/1956كانت نواة الجامعة الليبية . وفي العام الدراسي التالي ظهرت كلية العلوم في مدينة طرابلس وكلية التجارة والإقتصاد في مدينة بنغازي ، وقفز عدد الطلاب إلى 79طالبا . ودخلت أول طالبة نظامية كلية الآداب والتربية في مطلع عامها الرابع. إلا أن الدفعة الثالثة لهذه الكلية عرفت طالبة واحدة وكانت منتسبة وتخرجت ضمن طلاب نفس الدفعة(جدول رقم .(2ثم توالى ظهور الكليات فكانت كلية الحقوق في عام 1962في مدينة بنغازي ونواة كلية الهندسة في طرابلس تحت اسم كلية الدراسات الفنية العليا التي انضمت رسميا للجامعة باسم كلية الهندسة في 19/9/1967وفي نفس التاريخ انضمت للجامعة كلية المعلمين العليا التي كانت قد أنشئت في مدينة طرابلس ككلية مستقلة في عام 1965وهي التي أصبحت تعرف فيما بعد بكلية التربية. كما فتحت كلية الزراعة أبوابها في مدينة طرابلس في عام 1967 وتعاقبت حركة إنشاء الكليات الجامعية في مدينتي بنغازي وطرابلس واستمر التعليم الجامعي في الداخل تنظمه وتقدمه جامعة واحدة حتى جاء عام 1973وهو العام الذي شهد بداية عهد تعدد الجامعات . أصبح للبلاد جامعتان ثم ثلاث جامعات ثم تكاثر العدد ليصل في عام 1996إلى أربع عشرة جامعة . وهذا عدد كبير بالمقارنة بما هو موجود في البلدان المحيطة . فمع الفارق الهائل في حجم السكان فقد كان لمصر في تلك السنة أربع عشرة جامعة، وفى الجزائر اثنتي عشر جامعة، وفى تونس سبع جامعات ، وفى السعودية سبع جامعات ، وفى الكويت جامعة واحدة .

تكاثرت أعداد الطلبة بسرعة هائلة . وتغيرت الظروف، وتبدلت التقاليد وخصوصا المتعلقة بتقييد حرية المرأة . انتهزت الفتيات الفرصة، وأقبلن على

التعليم بنهم شديد، وبعد أن كانت نسبتهن من مجموع الطلاب لا تكاد تتجاوز الثلاثة في المائة في العام الدراسي 1960 / 1961نراها تصل إلى حوالي تسعة في المائة في العام الدراسي 1965 / 1966، وإلى إحدى عشر في المائة في العام الدراسي 1970 / 1971، وإلى ثمانية عشر في المائة في العام الدراس 1975 / 1976، ثم نجدها قد تجاوزت مع مطلع العقد التاسع الأربعين في المائة، وأخيرا تجاوزت الخمسين في المائة ، ودخلت الفتاة جميع التخصصات المعرفية التعليم العالي في الجماهيرية العظمى.(2002:3)

ساعدت سياسة التعليم التي تمثلت في جعل التعليم حقا للجميع ، وقواعد قبول الطلبة في الجامعة التي اعتمدت على المساواة بين الجنسين، وتوجيه جميع الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية إلى الكليات المختلفة على ضوء معدلات النجاح فقط ، إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم الجامعي . ويستخدم المطالبون بالمساواة بين الجنسين نسب وتوزيع الفتيات في الكليات الجامعية كأحد أهم إنجازات المرأة في المجتمعات الحديثة . إلا أن الدارس للجدوى الاقتصادية لمثل هذه الأرقام على ضوء حقائق الحياة الاجتماعية الليبية قد لا ينظر إليها كإنجاز موجب. فالإنجازات التي تحققت في مجال التعليم خلال النصف الثاني من هذا القرن لم تواكبها تغيرات في خصائص التركيب الاجتماعي ، وفى خصائص الثقافة بحيث يمكن توظيف نجاح المرأة في التعليم وتحويلها إلى مكاسب اقتصاديه . فجزء كبير من الإناث لا يوظفن تعليمهن بالشكل الأمثل والأفيد بالنسبة للمجتمع . ويكون العائد من تعليمهن لا يتناسب والمال والجهد المبذولين . لاشك أن البعض يقول بأن التعليم في حد ذاته قيمة، ومن المفيد اجتماعيا حصول المرأة على مستوى من التعليم تسمح به قدراتها العقلية طالما تستطيع أسرتها أو الدولة الصرف على هذا. إلا أن هنالك رأي آخر يقول بان ما يتوفر من تعليم في المجتمع له مستويات وله أنواع . وعلى الفرد الالتحاق بنوع ومستوى التعليم الذي سيجعل منه مواطنا صالحا وينفعه في مجال نشاطه الإقتصادى . ولذلك فان المرأة مثلا التي ستكتفي بأن تكون ربة بيت لا تحتاج ألا لكمية ومستوى التعليم الذي يؤهلها لهذه الوظيفة الاجتماعية تأهيلا عصريا. وتصبح كل

زيادة في التعليم الرسمي هدرا للموارد المالية وللوقت.

من جهة أخرى استمر تزايد أعداد الكليات الجامعية التي تناثرت في مختلف المدن والقرى ، كما فتح أخيرا المجال للجامعات الخاصة فتكاثرت خلال زمن قصير جدا بسرعة تشبه سرعة انتشار الخلايا السرطانية بحيث وصل عدد الجامعات في مطلع العام 2004الى اثنتين وأربعين جامعة كما تبينه أرقام الجدولين (2) و(3) وتوضح البيانات أن حوالي61٪من جميع طلبة الجامعات الحكومية خلال العام الدراسي 2002/2001 كانوا يدرسون في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية، وحوالي 13٪منهم في العلوم الأساسية، وحوالي 11٪في العلوم الهندسية بينما بلغت نسبة المنخرطين في دراسة العلوم الطبية 15٪كما بلغ عدد طلاب الدراسات العليا محليا في العام نفسه (6237)طالبا. وصلت نسبة الذين يدرسون في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية منهم حوالي69٪التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، 4 : 2002(7)

وكما ذكر في مكان سابق لقد تسابق الليبيون على مراكز التعليم ، ومن ثم على العمل في الوظائف الحكومية. لعبت الدولة دور دولة الرعاية أو الرفاه بحيث تحملت مسئولية تقديم مختلف الإمكانيات والخدمات الاجتماعية بالمجان أو بتكلفة صوريه . ولكونها في نفس الوقت دولة ريعية بمعنى اعتماد الدخل القومي على ريع النفط لعبت أيضا دور المحسن فوفرت مكان شغل لكل طالب عمل بغض النظر عن الدور الذي يمكن أن يقوم به المواطن، وعما إذا كان مكان الشغل في حاجة اليه أم لا. وكان من بين النتائج المباشرة لهذه السياسة أن تعود المواطن على دور متلقي الإحسان. لذلك كان عدد مدرسي الإحتياط في عام 2002في مجال التعليم الأساسي والثانوي (54253مدرسا). كان هذا العدد يعادل 23٪من مجموع المدرسين في هذه المرحلة (مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط (18 : 2003)وقد وضعت المحافظة على هذه المسئولية على كاهل الدولة عبئا ماليا ثقيلا. قد يجد المرء مبررات لاختيار هذا المسار في بداية بناء الدولة الوطنية تتمثل في حالة الفقر التي كان عليها أعضاء هذا المجتمع والتي زاد من شدتها انتشار واسع للأمية، وغياب شبه كامل للأطر الفنية، ورغبة شديدة على مستوى أصحاب القرار لتحديث المجتمع بأقصى سرعة ممكنة.

ثالثا : هيئة التدريس : الحجم والمكانة والتهميش

منذ أيامها الأولى حرصت إدارة الجامعة على بناء جهاز تدريس ليبي، لذلك وقبل أن تتخرج الدفعات الأولى من طلاب الجامعة أختير عدد من المتخرجين الليبيين من جامعات مصرية في مختلف المجالات، وعينوا كمعيدين، وأرسلوا لأستكمال دراساتهم في الخارج . اشتملت الدفعة الأولى من المبعوثين ثلاثة في الجغرافيا وأربعة في الزراعة واثنين في الهندسة وواحد في التربية وواحد في علم الإجتماع ، وإثنين في القانون . كما ضمت لهيئتها ليبي يحمل شهادة الماجستير في التاريخ. كما تقرر أن يختار الطلبة الأوائل في كل قسم كمعيدين ويرسلوا الى الخارج لاستكمال الدراسة . وقد اقتصر نظام الإختيار هذا في السنوات الأولى على الأول والثاني من كل قسم، ثم توسع فيما بعد بحيث أمكن اختيار أكثر من طالبين من كل دفعة. لقد اتخذت الإجراءات لكي يدخل المعيدون الى الجامعات المعروفة في البلدان المشهود لها بالتقدم العلمي. لذلك اقتصر في الفترة الأولى على جامعات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا ومصر. وقد تمكنت الغالبية العظمى من أعضاء الدفعات الأولى من الإنتهاء من دراساتهم بنجاح، وخلال الفترة الزمنية المتاحة لزملائهم من الطلبة المحليين. كما حرص الجميع على العودة الى أرض الوطن فور الحصول على الشهادة التي أرسلوا من أجلها .

ونظرا لتدنى الإمكانات المادية المتوفرة للدولة فإن بعض الذين أرسلوا الى الخارج خلال هذه الفترة كانوا على حساب منح دراسية من الخارج . ثم ، وبمجرد أن توفرت للدولة أموال من تصدير النفط تولت الدولة مسئولية الصرف على طلبة البعثات الدراسية في كل البلدان التي أرسلت اليها البعثات . وكما تبين أرقام الجدول رقم (4)فإن البلد بدأ مسيرة التحديث بميزانية جد متواضعة لم تصل في العام 1955الى تسعة ملايين دينارا. تضاعفت خلال عشر سنوات بمقدار ثمانية أضعاف ، وتضاعفت بنفس النسبة خلال العشر سنوات التالية . ولم يمض وقت طويل حتى ارتفعت الميزانيات التسييرية وميزانيات التنمية من عشرات الملايين الى مئات الملايين ثم الى آلاف الملايين من الدينارات.

ولكن يلاحظ أن الدفعات التي أرسلت خلال السبعينات لم يوفق بعض أعضائها ، كما أن الذين وفقوا احتاجوا الى زمن أطول بحيث وصلت فترة الغياب في الخارج الى عشر سنوات وأحيانا حتى أكثر. ثم ظهرت فيما بعد ظاهرة جديدة وهي استمرار المبعوث في البقاء في البلاد التي أرسل اليها بعد استكمال الدراسة.

الذين درسوا في جامعات لها تاريخ تعلموا الى جانب المعرفة العلمية قيما ومعايير، ترجمت الى عادات وتقاليد جامعية لعل أهمها استقلال الجامعة، وتمتع عضو هيئة التدريس بدرجة تقدير عالية . لكن الذي حدث أنه لا الجامعة حفظ لها استقلالها، ولا عضو هيئة التدريس حصل على ما كان يتوقعه من احترام وتقدير مادي ومعنوي. لذلك تسابق الكثيرون من أعضاء هيئة التدريس الى الخروج من الجامعة. البعض خرج للعمل في مناصب حكومية توفر امكانات مادية أفضل، وتوفر جوا يسمح له بمقايضة الخدمات مع الآخرين . وهذا جانب مهم في مجتمع يقوم على تبادل الخدمات . البعض خرج للعمل في الخارج في وظائف لها علاقة بالدولة . بعض هذه الوظائف قد لا تتناسب والتخصص المعرفي الذي تخصص فيه عضو هيئة التدريس، إلا انها توفر دخلا ماديا أفضل من الذي يتوفر للمدرس الجامعي . آخرون خرجوا من الجامعة ليلتحقوا بوظائف لها علاقة بمؤسسات دولية، أو في مؤسسات تعليمية في بلدان أخرى. وهكذا تحول جزء من أعضاء هيئة التدريس الى موظف إداري محترف. في كل بلاد العالم تستعين أجهزة الإدارة الحكومية وأجهزة الإدارة غير الحكومية بأساتذة الجامعات، وفي أغلب الأحيان تكون الاستعانة لفترة زمنية محدودة ، يرجع بعدها أستاذ الجامعة الى جامعته . لكن الملاحظ في الحالة الليبية أن الخروج من الجامعة عبارة عن سير في طريق ذي اتجاه واحد. ولهذا أسباب يبدو أنها تتمحور حول طبيعة الامكانات المتوفرة . وقد يكون من المفيد أن تحدث تغييرات جوهرية لتصحيح وضع غير صحي. وذلك بأن توفر الجامعات إمكانيات من شأنها أن تحافظ على أعضائها، بل وتستقطب المتواجدين في خارجها.

عدد كبير من الذين صرف المجتمع على إعدادهم للتدريس الجامعي تسرب الى الخارج إما عن طريق البقاء في البلدان التي أتموا بها تعليمهم العالي ، أو

انتقلوا الى العمل في بلاد أخرى. من المفيد تحديد العوامل الحقيقية التي أدت الى هذا ، ووضع البرامج العملية التي من شأنها ألا تجعل من التعليم الجامعي المحلي مكانا يتواجد فيه فقط الذين لا يمكنهم التنافس على إيجاد وظيفة أفضل في الداخل أو في الخارج .

وبغض النظر عن الأماكن التي خرج اليها عضو هيئة التدريس فقد خسرت الجامعة أفرادا استثمرت فيهم استثمارا يصعب تقديره ماديا . وبدلا من أن تستفيد الجامعة من تراكم خبرات مدرسين يزدادون مع مرور السنين حنكة وخبرة ، اعتمدت بدرجة كبيرة على مدرسين حديثي التخرج . لو كان هؤلاء من الذين تدربوا في جامعات ذات سمعة علمية عالية لأمكنهم المساهمة في الرفع من مستوى التعليم الجامعي . لكن ، ونظرا لظروف يطول شرحها يرجع بعضها لعوامل خارجية، ويرجع البعض الآخر لبعض ما انتشر من سياسات محلية تقدم الولاء على التميز، وتقع خارج نطاق هذه الورقة، أصبح العدد الأكبر من حديثي التخرج سواء من الليبيين أو من غير الليبيين من بين الذين لم تتح لهم فرص التعليم في جامعات لها مكانة علمية عالية. لا بل وتعد نسبة كبيرة من هؤلاء الليبيين والمغتربين من بين طلبة الدراسات العليا ، إذ لم يحصلوا إلا على شهادة الماجستير . ويفترض ألا يتولى هؤلاء مسئولية تدريس المقرر الجامعي وإنما يعملون تحت إشراف أستاذ متمرس.

يضاف الى كل هذا أن بعض من تولى مسئولية التعليم العالي خلال الثمانينات رأى عدم جدوى الإستمرار في اختيار اوائل الطلبة كمعيدين وإرسالهم الى الخارج . العذر الذي دفع به لتبرير هذه السياسة هو ضرورة الإهتمام بالتعليم العالي في الداخل . ولو تم بالفعل توفير ما يلزم لهذه السياسة من إمكانات، ولو لم يبخل المسئولون عن تخصيص نسبة فقط ما يكلفه طالب الدراسات في الخارج ، لأمكن تطوير برامج محلية يمكنها في بعض المجالات على الأقل من مجاراة مستوى الجامعات ذات السمعة الجيدة . لكن هذا الدعم لم يتجاوز مستوى الأقوال والتصريحات والشعارات التي لا تسمن ولا تغني عن جوع. وفي المقابل استمر إقبال الليبيين على مختلف مستويات التعليم عاليا . ولم تلبث الجامعة ذات الثلاثة والثلاثين طالبا أن أصبحت أكثر من أربعين جامعة

حكومية وخاصة ، وأن يتجاوز عدد الطلاب الجامعيين المائتي الف، وأن تتجاوز نسبة الإناث الخمسين في المائة (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى(2002) لذلك وبدلا من أن تتمكن ليبيا من توفير العدد اللازم من أعضاء هيئة التدريس، بل وتبعث بالزيادة الى تلك الجامعات العربية التي ظهرت بعد الجامعة الليبية بسنوات كثيرة، نجد أن أكثر من ربع أعضاء هيئة التدريس الجامعي اليوم هم من غير الليبيين. وهذا وضع غريب، ويثير الكثير من الدهشة لمن لم يتابع مسيرة التعليم الجامعي الليبي، والمحطات التي مرت بها، والظروف العصيبة التي تعرضت لها. ونظرا الى تدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس بصفة عامة، وبالمقارنة مع بقية البلدان بما في ذلك المجاورة، لا تستطيع الجامعات الليبية التنافس مع غيرها لإستقطاب أعضاء هيئة تدريس ذوي مؤهلات عالية . ثم أن انتشار الكليات الجامعية في مراكز تجمعات سكانية تفتقر الى امكانيات المدينة العصرية لا يشجع عضو هيئة التدريس من ذوي المكانة المرموقة على ترك مقر استقراره والمجيء الى ليبيا . لذلك فإن غالبية أعضاء هيئة التدريس من المغتربين لا يحملون سوى شهادة الماجستير، بل ومن جامعات الدرجة الثانية أو الثالثة. لذلك عمدت الجامعات غير الرئيسة الى الإستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الرئيسة . وفي سبيل الحصول على دخل مناسب أضطر هؤلاء الى الإنتقال من كلية الى أخرى ومن جامعة الى أخرى . وللمسافات الشاسعة بين المدن الليبية يضطر هؤلاء الى قيادة السيارة مئات الكيلومترات أو الإنتقال بالطائرة . كما يضطر الواحد من هؤلاء الى القيام بالتدريس حوالي 26ساعة أسبوعيا (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، (2002:32) وبذلك أصبح التدريس الجامعي وكأنه صنو للتدريس في المرحلة الإبتدائية. ومثل هذا النوع من التعليم لا يمكن أن يرقى الى مستوى التعليم الجامعي بالمفهوم المتعارف عليه.

رابعا: خريجو الجامعات ومسيرة التنمية :

وكما ذكر في مكان سابق فإن الدولة التي استقلت حديثا بناء على قرار من الأمم المتحدة لم يتواجد على أرضها في يوم اعلان الاستقلال سوى 14 ليبيا

يحمل شهادة جامعية، كان أغلبهم من خريجي الأزهر ودار العلوم بمصر . لم يكن بينهم مهندسا ولا طبيبا ولا أستاذا جامعيا. وكان على الدولة حديثة التكوين الإعتماد على أعضاء الجالية الإيطالية وخصوصا في مجالي الطب والهندسة ، واستقدمت مغتربين للتدريس وللإدارة . جاء أغلب هؤلاء من مصر والسودان وفلسطين. كما رجع فيما بعد من مصر ومن سوريا بعض أعضاء الجالية الليبية الذين حصلوا على تعليم جامعي . نسبت الدفعات الأولى من خريجي الجامعة لمختلف إدارات الدولة. ورويدا رويدا حل أصحاب الشهادات الجامعية محل الجيل الأول من الذين حصلوا فقط على تعليم محدود .

كانت مسيرة التغيير في المجتمع الليبي الجديد تسير في البداية بوتيرة بطيئة حيث كانت البلاد تصنف ضمن أفقر بلدان العالم، وكان الدعم السنوي للميزانية التسييرية يأتي من الخارج، وشملت القائمة بلدانا ليست غنية مثل مصر وباكستان. وعندئذ كانت دواوين الحكومة هي الهدف الذي يتجه اليه خريجو الجامعات. وكان الجميع ينسب ـ فور تخرجه ـ لموقع عمل. لكن هذا الوضع تغير بالكامل عندما تبين أن الصحراء الليبية ترقد على بحر من الذهب الأسود. وهكذا عرفت البلاد ما يسمى بالمخططات التنموية. وكما هو معروف فإن الغرض من وضع وتنفيذ مثل هذه البرامج إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية . وكقطر عربي فإن الكثير من الأهداف والبرامج والخطط والوسائل في التجربة الليبية تتشابه مع مثيلاتها في بقية الأقطار العربية . صرفت ملايين بل بلايين الدينارات على هذه البرامج التي وضعت لكل منها خطة وبرنامج عمل وأهداف . وجميع هذه الخطط موجودة ومحفوظة في شكل مطبوع وبالإمكان الرجوع إليها .

تفترض فلسفات التنمية وخصوصا التي سادت خلال خمسينات القرن الماضي، التي تأثرت بتجربتي إعادة إعمار أوروبا واليابان بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، إن تكوين رأس المال هو الهدف الرئيس. وأنه كلما زادت درجة تراكمه ، اتسعت دائرة المستفيدين في المجتمع (عثمان (112-110:1995) وبذلك تقاس درجة نجاح خطط التنمية بمقدار معدلات نمو الدخل القومي، أو بمعدل نمو متوسط دخل الفرد. وقد يقال بأن قياس النمو الاقتصادي بهذه

الوسيلة، يعطى صورة حقيقية للوضع في داخل المجتمع . فارتفاع مثل هذه المعدلات، يؤدى إلى تحسن الإمكانيات المتاحة للفرد، والتي من شأنها أن تساعد على ارتفاع مستوى معيشته المترجمة بقدرته على الحصول على خدمات عالية في مجالات الحياة الرئيسة مثل التعليم والصحة والإسكان. ويفترض أن تحسن مثل هذه الخدمات سيقود بالضرورة إلى تحسن المؤشرات المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة، مثل ارتفاع توقعات الحياة عند الميلاد، وانخفاض معدلات وفيات المواليد والأطفال، وانتشار التعليم وتحسن مستوياته . لكن لابد من ملاحظة أن ما قيل قد يتحقق على المستوى النظري ، أو لنسبة محدودة من أبناء المجتمع ، أما ما يمكن تحقيقه على مستوى المجتمع، فيحتاج لتقدير إمكانيات متغيرات أخرى، والتي يجب أن يحسب لها حساب عند بناء النموذج النظري . متغيرات لا تقل أهمية عن التي يكرر ذكرها الاقتصاديون، عندما يتباهون بالإنجازات المالية للاقتصاد. متغيرات مثل درجة انتشار الخدمات المادية، وإمكانية حصول الفرد- بغض النظر عن موقعه الاجتماعي - على مجموعة من الحقوق، مثل حق الحصول على عمل لكل الوقت وعلى مدى فترة الزمن التي يرغبها ، وحق التمتع بوقت الفراغ ، وحق التمكن من تحسين المستوى الثقافي وهكذا.

النجاح المادي ، المقاس بنمو متوسط دخل الفرد أمر تتباهى به حكومات الوقت الحاضر، لذلك يعمد المسئولون في كل حكومة إلى تذكير المواطنين، وتذكير الآخرين، من حين إلى حين بمعدلات نمو الدخل القومي، في حالة نموه من سنة إلى أخرى . كما يعلمون مواطنيهم، ويعلمون الآخرين، من حين إلى آخر، بالعقبات التي اعترضت مسيرة التنمية الاقتصادية ، وعرقلت نمو الاقتصاد في حالة الركود الاقتصادي، وتوقف الدخل القومي عن النمو. إن الاكتفاء بذكر هذا المؤشر، والنظر إليه كمقياس للتنمية، نظرة فيها الكثير من القصور وخصوصا في حال الدولة الريعية. فقد ينمو الدخل القومي بمعدلات عالية، ولكن تتكدس الثروة في أيدي الأقلية، وتحرم الغالبية من ثروة المجتمع .

بينما تؤكد فلسفات التنمية التي سادت في عقد الستينيات ثم فيما بعد خلال عقد السبعينيات على متغيرات أخرى، مثل توفير الخدمات لجميع أعضاء

المجتمع، وتأمين عدالة فى توزيع الدخل ، ومحاربة الفقر ، والاستثمار في الأفراد . وهذه هي التي اعتمدها النظام الليبي فوضع على قائمة اهداف التنمية توفير الخدمات الرئيسة وبالمجان لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن أماكن تواجدهم. بحيث لا تحرم مجموعة بسبب الجنس مثلا ، أو فئة بعينها لانتمائها الإثني، ولا منطقة بعينها لظروفها الجغرافية. لذلك تبدو المؤشرات الليبية الخاصة بالتنمية المتمثلة في الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب وتوفر الصرف الصحي والإسكان الحديث عالية عند مقارنتها بمثيلاتها بين بلدان العالم (تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية) . وتعكس الأرقام في الجدول رقم (5)بعض هذه الحقائق .

رأت مخططات التنمية الليبية النور لأول مرة في منتصف الستينيات. كانت البداية متواضعة. ثم صيغت الأهداف الطموحة ، ووفرت الميزانيات الضخمة، وصرف خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسخاء على مختلف المجالات التي تتوجه نحوها برامج التنمية كالتعليم ، والصحة ، والإسكان، والمواصلات، والصناعة، والزراعة. لم يقتصر تنفيذ المشروعات على مناطق معينة، وإنما وصلت إلى كل بقعة من التراب الليبي رغم اتساع الرقعة، وانخفاض الكثافة السكانية. وتحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى ورشة عمل. شيدت آلاف الوحدات السكنية ، وآلاف المباني المدرسية والصحية، وشقت الطرق وعبدت آلاف الكيلومترات، ومدت خطوط الهاتف. كما بنيت محطات الطاقة ، ووصل التيار الكهربائي إلى جميع التجمعات السكانية بما في ذلك الصغيرة جدا ، والنائية جدا. استصلحت آلاف الهكتارات من الأراضي، وأنشئت آلاف المزارع الحديثة، وأقيمت المصانع على اختلاف أنواعها ، وبنيت مدن جديدة بالكامل ، و بدأ العمل في تنفيذ واحد من أضخم المشروعات الفردية وأكثرها كلفة بالمقاييس العالمية الذي أخذ شكل نهر اصطناعي .

لكن مؤشرات التنمية ليست ثابتة فهي قابلة للزيادة ، وقد ضمت إليها خلال العقود الأخيرة قضية محاربة البطالة. لقد شهدت سنوات التنمية الأولى في هذا المجتمع توفر فرص العمل لكل طالب عمل ، وكان بإمكان المواطن الحصول على عمل فور إنهائه لمرحلة دراسية أراد التوقف عندها . خلال تلك

الفترة كانت البلاد تستعين بالعمالة الأجنبية حتى وصلت نسبتها في يوم من الأيام الى حوالى الأربعين في المائة. ثم جاء زمن بدى فيه أن حصول الفرد على التعليم، لا يضمن له بالضرورة الحصول على عمل . فليس كل تعليم يفيد في الحصول على عمل، وعرفت البلاد بطالة المتعلمين .

وبصفة عامة يمكن القول أن المراقب من بعيد لبرامج تنفيذ مخططات التنمية سيقول أن هذه المخططات نفذت على عجل . فقد كان الهدف هو تحديث المحيط بأسرع وقت ممكن، وتوفير أهم الإمكانيات والخدمات الحديثة لجميع أفراد المجتمع . وباستثناء عدد محدود من الجامعيين الليبيين ، أقتصر العمل في ورشة العمل الضخمة على العمالة الأجنبية، خصوصا وأن نظام (تسليم المفتاح) هو الذي اتبع في مناسبات كثيرة. ويلاحظ أن حركة البناء والتشييد النشطة لفتت أنظار عدد كبير من الباحثين عن المغامرة، والمقامرة، والثراء السريع . فدخلت حلقة السباق شركات ضخمة ، وحكومية، ومتعددة الجنسيات، وأخرى تأسست لأول مره لتكتسب خبرتها من العمل في ليبيا. ولتتعثر إنجازات بعضها ممن لم تكن له خبرة كافية ولا موارد مالية مناسبة ، بحيث تحولت مواقع كثيرة الى مباني غير منجزة ومهجورة وكأنها أبراج للحمام . (التير، 30 - 31 : 1996)وقد ضاعت بناء على سياسة التنفيذ هذه على المواطنين فرصة ثمينة، ولا يوجد ما يشير إلى أن الزمان سيجود بمثلها. ونقصد بها فرصة تدريب عدد كبير من الأطر الفنية المحلية، وتعويد هذه الآلاف على عادات تتعلق بالاتجاهات وبالعمل، تفيد في بناء الشخصية الحديثة، والتي بدورها ستعمل على المحافظة على الإنجازات، وتسريع عملية تحديث المجتمع.

خامسا : الجامعات الخاصة : مؤسسات علمية أم دكاكين للتعليم العالي؟

وجدت المؤسسات التعليمية الخاصة بمختلف مستوياتها المختلفة بما فيها الجامعات في الكثير من البلدان . وفي جميع هذه البلاد توجد اختلافات بين هذه

المؤسسات . بعضها لا يزيد عن كونه مؤسسات تجارية توظف قواعد التجارة في الربح والخسارة توظيفا ماديا. وهذه لا تقدم مستوى رفيعا من المعرفة. بل يصل الإستهتار ببعضها الى إعطاء الشهادات مقابل دفع مبلغ مالي محدد. وفي نفس الوقت توجد مؤسسات متميزة بحيث تتقدم من حيث المستوى بقية المؤسسات بما فيها الحكومية. البلاد التي لها تاريخ في هذا المجال عهدت لمؤسسات مستقلة مهمة تقييم مستوى المؤسسات التعليمية سواء أكانت حكومية أم خاصة. وتصدر مؤسسات التقييم هذه تقارير سنوية تبين بالتفصيل ترتيب المؤسسات التعليمية بحسب عدد كبير من المؤشرات المتصلة بالعملية التعليمية. ويكون أمام كل من له علاقة بهذه المؤسسات معلومات كافية بحيث يختار الطالب المستوى الذي يراه مناسبا لإمكانياته . ويختار عضو هيئة التدريس الجامعة التي يرى أنها تناسبه . وفي المقابل تقرر إدارة الجامعة مستوى الطلبة الذين يمكن قبولهم وكذلك أعضاء هيئة التدريس الذين تقبلهم . ومن جهة أخرى يكون أمام المؤسسات التي بها مواقع عمل المستوى الذي ستسمح بقبوله ضمن العاملين بها . لذلك فإن ما يحدث في مثل هذه الأحوال ألا يحصل كل صاحب شهادة جامعية على عمل، وإنما يرجع ذلك الى اسم الجامعة التي يحمل شهادتها، وللمستوى الذي حصل عليه المتخرج . لذلك تتنافس المؤسسات التعليمية التي تحرص على تحسين سمعتها لتكون مجهزة بأفضل ما يتوفر من حيث تجهيزات المكان، والمعدات ، والجهاز الإداري، وجهاز التدريس، وإمكانات البحث العلمي.

الذي حدث في بلادنا شيء يختلف تماما عما أشرنا اليه في عجالة. قرر بين يوم وليلة بعض من ليس له خبرة، ولا معرفة بالتعليم الجامعي تأسيس جامعة خاصة. وأعلن عن الجامعة وهي لا تملك من المقومات حتى المقر . وهو عمل يعيد للأذهان تلك القصة الليبية الشعبية التي تصف حالة الفرح والنشوة التي بدى عليها رجل يمشي في الشارع بعد أن وجد حذوة حصان، فصار يقفز نشوانا وهاتفا الحمد لله لا ينقصني سوى ثلاث حذوات ثم السرج واللجام والحصان لأصبح من بين فرسان البلد .

كانت بداية هذه الظاهرة الغريبة بجامعة واحدة وفي مدينة واحدة في عام

2001، وقبل انقضاء السنة وصل العدد الى 32جامعة في سبع مدن . وقد اتخذ بعضها أسماء لا علاقة لها بالمعرفة ولا بالثقافة ولا بأسماء المدن مثل : س ص ، واقادوقو، أفريقيا السمراء، الراية الخضراء، الصمود ، هانيبال وهكذا. وتوجد متاجر وتشاركيات تحمل نفس هذه الأسماء. كما أن هذه عبارة عن أماكن وضعت على واجهاتها اسم جامعة، ولا تملك جهاز تدريس متفرغ، ولا جهاز إداري متفرغ ، ولا مكتبة ، ولا معدات . كما أن عدد الطلاب المسجلين في بعضها في العام الدراسي 2002كان صغيرا بدرجة تبدو معها الحالة وكأنها نكتة . ففي الوقت الذي تجاوز فيه طلبة التعليم العالي حاجز المائتي الف طالب، أظهرت سجلات بعض هذه المؤسسات بأن عدد طلابها عبارة عن (11) طالبا، وفي أخرى (13) طالبا ، وفي ثالثة (16)طالبا (مكتب التعليم والتكوين المهني التشاركي والخدمة الوطنية)

لا يعني ما ذكر سابقا استحالة بناء مؤسسات تعليمية خاصة ومحترمة . فالباب مفتوح إذا ما توفرت الخبرة والإمكانيات . ولعل ما يعرف بأكاديمية الدراسات العليا مثال جيد لما يمكن أن يتوفر في مجال التعليم الذي يجمع بين العام والخاص من تميز. فهي مؤسسة مملوكة للمجتمع ولكن تدير نفسها كمؤسسة مستقلة تعيش على دخلها الخاص. استقبلت الأكاديمية أول دفعة من الطلاب في عام .1989عندئذ كانت معهدا للدراسات العليا اقتصر التدريس فيه على ثلاثة أقسام هي الإقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال . تحولت في عام 1996الى أكاديمية للدراسات العليا. وتضم اليوم أربع مدارس بكل منها عدد من الأقسام ، وبها مكتبة مناسبة، ومركز متكامل يسمح للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس باستخدام الحاسوب في التدريس وفي الإطلاع، مع إتاحة اتصال دائم للطلبة ولأعضاء هيئة بشبكة المعلومات الدولية . تخرج منها حتى الآن 979 طالبا بدرجة الماجستير، كما أن برنامج الدكتوراه يسير بخطى متأنية في أكثر من قسم ، ويتوقع مناقشة أول أطروحة في مطلع العام .2005 لقد ساهمت هذه المؤسسة في إثراء الحياة العلمية والثقافية محليا حيث نظمت عددا كبيرا من ورش العمل التي شارك فيها الى جانب العلماء الليبيين آخرون من بعض أشهر المؤسسات العلمية العربية والغربية. وبنت جسورا ثقافية مع

عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، وفي عدد من البلدان الأوروبية، ومع مؤسسات في الشرق وخصوصا في الصين وفي اليابان .

إن إتاحة الفرصة أمام المؤسسات التعليمية الخاصة يمكن أن يكون نعمة ويمكن أن يكون نقمة. فإذا ابتعدت هذه المؤسسات عن فكرة التجارة والربح السريع، وتولى شؤونها من له المعرفة والخبرة ، أمكن بناء مؤسسات للتعليم العالي مفيدة. مؤسسات تحرص على الجودة، وتتنافس في سبيل توفير البيئة التي تسمح بوصول الطلاب الى أحدث ما يتوفر في مجال المعرفة . ستعمل مثل هذه المؤسسات بالتأكيد على معالجة الكثير من مشاكل التعليم الجامعي وما فوق الجامعي، وستساهم في عملية تجويد التعليم، وهي التي يجب أن تكون باستمرار الهدف الأهم الذي تسعى اليه المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها.

سادسا : الخاتمة

تمكنت ليبيا - من حيث نشر التعليم الجامعي - من تسجيل تقدم واسع وسريع بحيث تجاوز عدد الجامعات في مطلع العام 2004الأربعين جامعة، والعدد في ازدياد من يوم الى يوم . وتجدر الإشارة الى أن هذا العدد الكبير للجامعات لا يعني أن التعليم العالي بخير ، بل قد يكون العكس هو الصحيح . فأغلب الجامعات الحكومية والخاصة لا تملك الإمكانيات التي تتوفر عادة للجامعات. وتفتقر، وخصوصا في التخصصات التي تتطلب معامل وتقنية متطورة ، الى الكثير من الضروريات. فمثلا بلغ عدد طلبة كلية الطب في العام الدراسي (2001 / 2002)بأكبر الجامعات الليبية (7375)طالبا في الوقت الذي توجد فيه مشرحة صغيرة توفرت بها جثتان فقط . وفي نفس الجامعة يُدرس حوالي خمسة آلاف طالب في مجال طب الأسنان في الوقت الذي لا يتوفر فيه في هذه الكلية أكثر من(35)كرسيا طبيا. وتعتمد بعض الجامعات الحكومية وجميع الجامعات الخاصة على مدرسين غير متفرغين. بمعنى أن هذه الجامعات تعتمد على أوقات الفراغ التي تتوفر لدى أساتذة جامعات أخرى. ونظرا

لتدني مرتبات أساتذة الجامعات فإن غالبيتهم يقبل أن يعمل في أكثر من موقع، بحيث يقضي الواحد يومه متنقلا بين الكليات الجامعية في نفس المدينة وفي مدن أخرى بعيدة (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى (2002: 4) (8)

يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية(6214)مدرسا ، حوالي 20٪منهم غير ليبيين ، وحوالي 26٪منهم من المتعاونين، أي الذين يغادرون جامعاتهم التي ينتمون إليها لإعطاء محاضرات في جامعات أخرى للحصول على دخل إضافي . ونسبة غير بسيطة من جميع هؤلاء غير مؤهلة علميا للتدريس في الجامعة، فهم عبارة عن طلاب يواصلون الدراسة في مرحلة الدكتوراه ، أو حصل على شهادة الماجستير وتوقف لسبب من الأسباب .كما أن نسبة من حاملي شهادة الدكتوراه لا يحملون معرفة لأنهم تحايلوا على الحصول على الشهادة بمختلف الأساليب الغريبة والمنحرفة من مؤسسات تجارية أو مؤسسات ليست لها مكانة في الوسط العلمي. ثم أن أعباء التدريس عالية بالنسبة لجميع أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن درجاتهم العلمية وتصل في المتوسط الى 26ساعة أسبوعيا . وعدد ساعات العمل هذه لا تختلف عن تلك التي يفترض أن تكون لمدرس المرحلة الابتدائية.

تنشغل الغالبية العظمى من أساتذة الجامعات بمهمة نقل المعرفة. ويفترض أن يخصص الأستاذ الجامعي بعض وقته لمهمة البحث العلمي . ويلاحظ أنه باستثناء عدد محدود من الذين يعطون أولوية خاصة للبحث العلمي ينشغل أغلب أساتذة الجامعات بمتابعة الدروس. لا يعني هذا أن هؤلاء لا يخصصون وقتا للكتابة وللنشر . لا بل أن الكثيرين يبذلون جهدا خاصا لنشر الكتب . إلا أن هذه عبارة عن كتب منهجية ، يضطر الطلاب لشرائها،

وتوفر للأستاذ الجامعي دخلا إضافيا. وتجدر الإشارة الى أن المحدودية المادية لعضو هيئة التدريس الجامعي هي نفس حالة بقية أعضاء الطبقة المتوسطة المهنية . لذلك يضطر جميع هؤلاء الى التركيز على الاهتمامات الذاتية وظروف الحياة اليومية، بدلا من التركيز على الاهتمامات الموضوعية التي تتطلبها عملية إنتاج المعرفة . فهل يمكن تغيير هذا الوضع غير الطبيعي، والزج بنسبة من أعضاء هيئة التدريس القادرين في مجال البحث العلمي ؟ وهل يمكن أن تتزود

الجامعات بالإمكانيات التي تجعل منها جامعات بالمعنى الحقيقي ؟ والجواب يمكن أن يكون بنعم إذا توفرت النية عند من بيدهم إمكانية اتخاذ القرار وإمكانية تنفيذه . وبعبارة أخرى توفير الظروف لتكون الجامعة في هذا البلد كنظيراتها من الجامعات ذات السمعة العالية في البلاد التي تنعت بتقدمها العلمي. وهي ظروف معروفة ، ويتوفر في ليبيا عدد غير قليل من ذوي الخبرة في مجال هذه الظروف . وقبل أن يحدث هذا يتطلب الأمر أن يقلع المسئولون عن اتباع سياسة (لا كرامة لنبي في قومه) ، وأن يتبنوا بدلا منها مع ما يتمشى مع ذلك المثل الشعبي الليبي ذو التاريخ الطويل والقائل : (إعط الخبز لخبازه) .

جدول رقم (1)تطور أعداد الطلبة الليبيين في جميع مراحل التعليم خلال سنوات مختلفة بالآلاف والنسبة المئوية للإناث

السنة	عدد الطلبة	% الإناث
1877/1876	0.06	-
1912/1911	0.1	-
22/21	0.6	-
31/30	4,4	-
39/38	6.9	-
44/43	6.7	0.5
49/48	25.1	1.2
51/50	32.8	11
56/55	70.1	16
61/60	136.4	18
66/65	227.5	26
71/70	407.4	34
76/75	743.5	43
81/80	973.8	44
86/85	1224.3	46
91/90	1492.4	48
96/95	1603.3	48
99/98	1690.7	49
2003/ 2002	1721.1	50

المصدر: (التير ، 1992 :287-291) نشرات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب .

جدول رقم (2)

تطور التعليم الجامعي ـ القطاع العام

السنة	عدد الطلاب	نسبة الإناث	عدد الجامعات	عدد الطلاب لكل 10000 من السكان
56/55	31	00	1	0.03
61/60	729	3.3	1	0.54
66/65	1891	9	1	1.21
71/70	5198	11	1	2.81
76/75	13417	18	2	6.03
81/80	19453	22	3	7.12
86/85	36600	28	11	11.00
91/90	62227	42	13	15.73
96/95	129173	44	14	28.44
99/98	165447	47	14	32.00
2002/2001	222976	50	27	43.00

المصدر: بني على بيانات وردت في نشرات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب .

جدول رقم (3)

تطور التعليم الجامعي ـ القطاع الخاص

السنة	الطلاب	الجامعات	%من مجموع طلاب الجامعات	%من مجموع الجامعات
1997	00	1	00	0.07
1998	00	3	00	18
1999	257	5	0016	26
2000	455	7	0027	33
2001	1145	15	0066	36
2002	3600	25	0197	48
2003	5000	32	0260	54

المصدر: بني على بيانات وردت في نشرات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب .

جدول رقم (4)

تطور عوائد النفط والميزانية العامة ومقادير ميزانيات التنمية / مليون دينار

السنة	عوائد النفط	الميزانية العامة	مصروفات التحول	خطة التنمية للسنوات	ميزانية التنمية
1955/54	0.05	8.8		1961/56	42.0
1958/57	0.07	17.0		1968/63	336.0
1962/61	2.0	34.5		1975/73	1965
1966/65	54.5	79.0		1980/76	7270.3
1970/69	409.4	114.8		1985/81	18500.0
73	673.6	190.3		1990/86	10955.0
77	2681.2	583.0		1995/91	12800.0
80	6826.4			1996/94	6216.0
85	1846	1182.1	1523.3		
1990/89	1181.5	1170	760.9		
1993/92	1267	1534	540		
1997	3455	2835.4	943		
1998	3633	3301.5	1133		

المصدر: (التير، 1992 : 278، 282؛ ونشرات متعددة لمصرف ليبيا المركزي).

جدول رقم (5)

تطور بعض مؤشرات التنمية في المجتمع الليبي

السنة	نصيب الفرد من الطاقة/كيلوات	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	خطوط الهاتف لكل 1000 من السكان
1959	35	7250	290	7
1964	60	4755	-	11
1969	130	2611	87	-
1974	260	1100	69	15
1980	1600	960	56	24
1995	3300	715	30	59
2002		615	25	127

المصدر: (التير ، 1992 :293-298-301) المسح العربي لصحة الأم والطفل، 42 : 1997، التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية، (2004)

(1)أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، تقرير حول تطور التعليم في الجماهيرية العظمى، 1996.

(2) اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، التعليم العالي في الجماهيرية العظمى: دراسة تقييمية ، 2002.

(3)اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط ، 2003.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نيويورك : منشورات جامعة أكسفورد ، 1998.

(5)بعيو ، مصطفى عبدالله ، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا ، بنغازي : المطبعة

الأهلية، 1966.

(6) التير ، مصطفى عمر ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي : مواءمة بين القديم والجديد ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، . 1992

(7)التير ، مصطفى عمر، "النمو الحضري والتحديث : ملاحظات نظرية "، في كتاب : المدينة العربية وتحديات المستقبل، الرياض:المعهد العربي لإنماء المدن، 1996.

(8) اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل، 1997.

(9)عثمان ، محمد عثمان، " قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية "، أعمال ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.

(10) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، 1995.

(11) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية، 2004.